المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

تحديات الأمن الإنساني في ظل العولمة [1]

أحمد همام محمد همام
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة
جامعة أسيوط
ahmedhammam@aun.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2023/8/10، وتم قبوله للنشر في 2023/12/10.

الملخص

ألقت العولمة بمفاهيم جديدة في النظام السياسي الدولي الجديد الناشئ بعد انهيار النظام ثنائي القضبية، وصعود النظام السياسي الواحد؛ مما كان لهذا النظام الجديد تأثيراً كبيراً في نشر مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات التي تسعى لتحقق العولمة؛ وهي في حد ذاتها مصالح الدول الكبرى لإحكام السيطرة على المجتمع الدولي، ومن ضمن هذه الأفكار حقوق الإنسان، والأمن الإنساني، وما لحق به من مفاهيم تزيد من إحكام الدول الكبرى وسيطرتها على النظام السياسي الدولي؛ مثل التدخل الإنساني، ومسؤولية الحماية؛ لذا نتج عن العولمة وتطوراتها مجموعة تحديات تهدد الأمن الإنساني على مستوى الدول خاصة الدول الفقيرة والمهمشة، مثل الفقر، والمجاعات، والأوبئة، والجرائم، والإرهاب، والبيئة؛ مما يتطلب مضاعفة قدرة الدول على مواجهة مثل هذه التحديات .

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني – حقوق الإنسان– العولمة – التحديات – التدخل الإنساني.

Challenges of human security in the context of globalization

Abstract

Globalization threw new concepts into the new international political system emerging after the collapse of the Bi-polar system and the rise of the single political system. This new system had a great impact in spreading the values, ideas and beliefs that achieve globalization, which are in themselves the interests of the major countries to tighten control over the international community, and among these Ideas are human rights and human security and related concepts that increase the tightness and control of major countries over the international political system, such as humanitarian intervention and the responsibility to protect, so globalization and its developments resulted in a set of challenges that threaten human security at the level of countries as a whole, especially poor and marginalized countries due to globalization, such as poverty, famine and epidemics Crimes, terrorism and the environment, which requires doubling the capacity of states to face such challenges.

Key Words: Human Security- human rights - Globalization – Challenges - Human Intervention.

مقدمة

اتَّخذت حقوق الإنسان بُعدًا مهمًا في ظل العولمة، وبعد انتهاء الحرب الباردة، فهناك من يفسر هذا الاهتمام ببعدين (محمد العدوي: 2008، 59–60) : الأول رغبة النظام الدولي في تفادي كثير من المشكلات التي عانى منها المجتمع الدولي في ظل الحروب العالمية، والصراع ما بين الكتل الدولية، والبعد الآخر هو اختلاق بعد حقوق الإنسان كونها مدخلًا جديدًا للصراع والمنافسة ما بين أنظمة دولية جديدة بأساليب اقتصادية وثقافية وتكنولوجية، وفي كل الأحوال نستطيع أن نتوصل إلى أن هناك علاقة ما بين العولمة، وتعميق مفهوم حقوق الإنسان، وهل للعولمة تأثير سلبي، أم إيجابي على الأمن الإنساني .

لذا تتشابك العلاقة بين الأمن الإنساني والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلّياتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية تأثيرًا عميقًا على أمن الإنسان في هذه المجالات.

كما أنّ العولمة في إطارها النظري؛ الذي يدعو إلى تزايد التبادل، وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى الكوكب، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولصالح البشرية كما ذهبت المدرسة الليبرالية، تبدو وكأنّها أصبحت ضرورة لا غني عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان وأمنه (Obsort hilini : 2009, 33)، خاصة بعد أن اتسعت هذه الحقوق، وتشابكت على مستوى الكوكب؛ فقد أصبح أمن الإنسان جزءًا من القانون الدولي. ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لأمن الإنسان في أي مكان من العالم، من الشئون الداخلية للدول؛ بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي كله، وتَتَطلب تَدَخُله، وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير كثيرًا من الجدل (Barbara Van Tigerstorm: 2007, 170).

وقد اتسعت دائرة أمن الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، مثل الحق في السلام؛ الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقًا من الدول المتنازعة، كذلك الحق في التنمية الذي تجلت فيه مسئولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد. وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة، فما يحدث من حرائق في الغابات، وانبعاثات من الغازات الضارة يؤثر على العالم أجمع (Evans Hongareth: 2008).

ومع التطور المذهل في العلم، واختصار عوامل المسافة والزمن، وتملك الإنسان لمقدرات مجاله الحيوي، قد بلغنا درجة لا يمكن معها التهرب من ضرورة إدارة كل من الفضاء، والبحار، والتجارة، وأنشطة الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنسان، وبمفاهيم تُعَلي من قيمة الإنسان، قبل أن ندمر أنفسنا، وندمر الكوكب الذي يجمعنا بعد أن انطلقت طاقات المعرفة والعلم والتكنولوجيا، وظهرت الحاجة المُلحة لترشيد المعرفة، والعلم، والتكنولوجيا؛ لتكون في خدمة الإنسانية كلها، وفي خدمة الأجيال كلها، حتى لا تنتصر التكنولوجيا على حساب هزيمة الإنسان والإنسانية نفسها، أو لحساب جيل على حساب الأجيال الأخرى (غادة موسى : 2005، 11)، خاصة في مجالات تطور الأسلحة بالأخص أسلحة الدمار الشامل مع توسع للأنشطة الإرهابية حول العالم، ومخاوف من سقوط مثل هذه النوعية من الأسلحة في أيدي هذه الجماعات.

ومن أجل ذلك كله تبدو الحاجة إلى النظرة الكوكبية حتى ونحن نتصرف محليًا، وإن كان البعض يعكس هذه المعادلة بأن يكون التفكير محليًا، والتصرف كوكبيًا، المهم في كلا الحالتين أن يكون البعد الكوكبي ماثلًا دائمًا أمام البشرية؛ فقد تشابكت المصالح إلى حد بعيد (غادة موسى: 2005، 12) ومن أهمهما الحق في الحياة، وفي بيئة آمنة.

ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيء، والعولمة التي ظهرت وعرِفناها حتى الآن على أرض الواقع شيء آخر. فقد هيمنت الأسواق على عملية العولمة؛ مما أدى إلى احتكار شعوب وأقطار بعينها فوائد العولمة، ونتائجها الإيجابية، وقد ترك شعوب وأقطار أخرى سلبياتها، وحُرِمت من هذه الفوائد والكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما ذهبت إليها المدرسة الواقعية.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأخرى عملية؛ فتأتي الأهمية العلمية؛ لأنها تضع إطارًا نظريًا حول تأثير العولمة على حقوق الإنسان، والأمن الإنساني، وكذلك تحديات الأمن الإنساني في ظل العولمة، وما أحدثته العولمة من تأثيرات من شأنها التأثير على الأمن الإنساني، وتأتي الأهمية العملية للدراسة أنها مُرشِدًا ودليلًا حول إمكانية التصدي لتأثيرات العولمة في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني.

المشكلة البحثية

تسعى الدراسة للإجابة على سؤال بحثي رئيس وهو:

- ما التحديات المُستجدة في زمن العولمة التي أثرت على الأمن الإنساني؟

ويتفرع من المشكلة البحثية الرئيسية عدة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما تأثير العولمة على المجتمع الدولي؟
- كيف تغير مفهوم الأمن في زمن العولمة؟
- ما التطورات التي نتجت عن العولمة وأثرت على مفهوم الأمن؟
- ما المقصود بالأمن الإنساني وأبعاده وخصائصه؟
- ما التحديات التي فرضتها العولمة على الأمن الإنساني؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على تأثرات العولمة على حقوق الإنسان والأمن الإنساني من خلال المداخل النظرية الواقعية والليبرالية.
- الوصول إلى أفضل الطرق للتصدي لتأثرات العولمة على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.
- التعرف على التطورات التي لاحقت العولمة على المجتمع الدولي.
- استكشاف تحديات الأمن الإنساني في ظل العولمة، وما نتج عنها من تطورات على المجتمع الدولي.

الإطار المنهجي للدراسة

تستخدم الدراسة في الإجابة على الأسئلة البحثية، وتحقيق أهداف الدراسة مجموعة إجراءات منهجية اعتمادًا على منهج المصلحة الوطنية باعتباره من المناهج الأساسية؛ التي تعتمد عليها الدول الكبرى في تحقيق أهدافها خاصة في زمن العولمة، وما نتج عنها من تطورات بعضها إن لم يكن أغلبها يصب في مصالح الدول الكبرى؛ التي تتلاعب بقيم العولمة وأساليبها؛ خاصة في مجال حقوق الإنسان، والأمن الإنساني، وكذلك تعتمد الدراسة على منهج الاقتصاد السياسي، وذلك باعتباره من المناهج التي فُرِضت في زمن العولمة مع سيطرة المؤسسات الدولية المالية على الاقتصاد العالمي؛

رغبة في تحقيق مصالح الدول الكبرى، واتخاذ حقوق الإنسان والأمن الإنساني بعدًا مهمًا لتحقيق تلك المصالح.

تقسم الدراسة

تنقسم الدراسة لعدد من المحاور كالتالي:

- **المحور الأول: واقع العولمة وتأثيراتها العالمية من المدخل الواقعي والليبرالي.**
- **المحور الثاني: الأمن الإنساني: المفهوم والخصائص والأبعاد والنشأة والتطور.**
- **المحور الثالث: تحديات الأمن الإنساني في زمن العولمة.**

المحور الأول

واقع العولمة وتأثيراتها العالمية من المدخل الواقعي والليبرالي

العولمة كما تم رصدها في العقود الثلاثة الأخيرة، هي اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود، أي التعامل دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية، أو الانتماء إلى وطن محدد، أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية. ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات، وفي انتقال رأس المال الذي يظهر بوضوح في استخدام بطاقات الائتمان وانتقال الخبرات ورأس المال البشري حول العالم (عبد القادر بوراس: 2009، 187)، وهذا ما يشمل من نقل خبرات ومهارات وثقافات، وحتى على الجانب الآخر نقل الأزمات والأوبئة مثل ما حدث في وباء كورونا 2019.

وللعولمة شقان؛ أولهما: شق واقعي أو مادي (Fransisco Rojas Aravena: 2002, 8) جاء نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال، والإعلام، وانتشار المحطات الفضائية التي تبث برامجها لكل أنحاء الكوكب، ولكل البشر على هذا الكوكب دون أن تحدها حدود. وأيضًا في ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الإنترنت. وهذا الجانب من العولمة ليس مطروحًا للقبول أو الرفض؛ فهو أمر واقع أصبح أحد ظواهر العصر التي نعيشها، وليس أمام البشرية إلا أن تقبل به، ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيرًا في عالمنا.

أما الشق الثاني للعولمة: فهو شق قيمي (Fransisco Rojas Aravena: 2002 ,9)، جاء نتيجة الطابع التوسعي التنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي؛ الذي فرض اقتصاد السوق على العالم،

وعزّزه باتفاقية التجارة العالمية (الجات). وهذا الجانب هو الذي يثير كثيرًا من المخاوف والشكوك. خاصة إنها جاءت ضربة قاضية للدول النامية؛ حيث فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المجحفة؛ فحررت التجارة، وانتقال رؤوس الأموال، ولكنها فرضت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة أمر باهظ التكلفة بالنسبة للدول النامية.

وهذا الجانب القيمي من العولمة هو الذي يجعل من العولمة مسألة خلافية، وسنحاول فيما يلي أن نوضح أثر العولمة في مجالات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية.

أولًا: العولمة والحقوق السياسية والمدنية

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعّمت كثيرًا في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر، وذلك لعدّة أسباب (Henry J. Steiner and Philip Alston: 2000):

1. التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات، وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت، علاوة على وسائل الإعلام المختلفة؛ التي جعلت الناس جميعًا في الكوكب يعيشون برؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعدُّ تطورًا مهمًا. كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصالات والمعلومات.
2. عمل " مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية" تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب، وأصبح من السهل التحرك دوليًا في مواجهة الانتهاكات المحلية، وتعدُّ هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب.
3. لا شكَّ أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية، والديمقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة، وصناديق التنمية. وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ بالإضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية، وبين سجل حقوق

الإنسان، والتحولات الديمقراطية في هذه الدول. وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا على حقوق الإنسان وأمنه (Mary Kador: 2010, 112)

ولكن هناك مشكلة حقيقية تواجه التيار الجامح نحو تعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان؛ الذي اتت به رياح العولمة العاتية، وهو أنّ النظام الدولي القائم مع بداية العولمة ليس نظامًا ديمقراطيًا؛ حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية؛ تريد أن تفرض قوانينها، ونمط استهلاكها وثقافتها على العالم أجمع؛ فظهرت المعايير المزدوجة والانتقائية في مواجهة قضايا أمن الإنسان، أو المشاكل الإنسانية (تقرير لجنة الأمن الإنساني: 2003).

ثانيًا: العولمة والحقوق الاقتصادية

رغم ما بشّرَ به الكثيرون من أنه في ظل العولمة، وتحرير قوى التنافس سوف تُوجَّه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية (وهو ما يعرف بالاتجاه الكفء للاقتصاد) (Mahbub Ulhag 1993, 12):، وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، على الصعيد الدولي بما يُشبع احتياجات البشر بشكلٍ أفضل. إلا أنه في ظل العولمة اتجه العالم نحو استقطاب شديد في الفقر؛ الذي اتسعت دائرته بشكلٍ مخيف، كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول، ومستوى الأفراد أيضًا داخل الدولة الواحدة.

ويرجع ذلك لعدّة أسباب؛ السبب الأول يرجع إلى هيمنة الأسواق على عملية العولمة، وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يُذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الناس (Mahbub Ulhag: 2005, 14)، والسبب الثاني ناتج عن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه، وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني؛ مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تُلغي الوظائف أكثر مما تخلق هذه الوظائف، وتُجرى باستمرار عمليات "Re-engineering" على نطاق واسع في مجالات العمالة في الشركات الكبرى المختلف، وقد أدى ذلك إلى إلغاء كثير من الوظائف، وإلى خفض هائل في عنصر العمل (Mahbub Ulhag: 2005, 15).

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك وجود جيش من العاطلين، وكذلك تخفيض أجور العمال والموظفين ومرتباتهم، وتقلص كثير من المزايا والحقوق؛ التي كانوا يحصلون عليها، ويترتب على ذلك زيادة مطردة في فئات ما تحت خط الفقر، وتهميش هذه الفئات، وتركيز الثروة في أيدٍ قليلة.

ثالثًا: العولمة والحقوق الثقافية

لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية، فسوف يكون الأمر أكثر تعقيدًا، وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية، وبين ما هو محلي، وما هو كوكبي، وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني؛ فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها، ونظرتها للعالم، ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة.

ووفقًا للمواثيق الدولية؛ فللإنسان الحق في التمتّع بثقافته الخاصة، واستخدام لغته، والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين بسبب اختلاف السلالة، أو اللغة، أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن، والمنطقة، والحضارة (Barbara Von Tigerstrom 2007 , 170).

إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات.

وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدِّره من مادة ثقافية وترفيهية كتب وأفلام السينما–والموسيقى–وبرامج التلفزيون–وال Software إلى حد أن صادراتها من هذه المادة تسبق صادراتها جميعًا من أي قطاع آخر. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة إلى الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية معاملة بقية السلع الأخرى (Nike Fell: 2006) .

رابعًا: هل تتأثر عالمية حقوق الإنسان بالعولمة ؟

في اعتقاد الباحث أن العالمية شيء مختلف عن العولمة؛ فالعالمية لا تُنهي دور الدولة، ولا تسعى للتقليل من شأنها. فالعالمية تضع على الدولة التزامات معينة، وهي تحتاج لدور الدولة لتنفيذ هذه الالتزامات؛ فالعالمية توحي بالمشاركة حيث يتم التعاهد أو التوافق بين المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع، وهي تعني الانفتاح على الآخر، وتعبر عن الرغبة في الأخذ والعطاء.

أما العولمة فهي تسييد أوضاع معينة على العالم أجمع أي أنها تعتمد على التحول من الخارج. فلن تتغير الاقتصاديات من داخل الدولة – على سبيل المثال – لذلك لا بد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات، وإدماجها في النظام

العالمي، وليس اعتمادًا على الدينامية الذاتية، وهي بذلك اختراق للآخر، وسلب لخصوصيته (الشافعي بشير: 2004، 292).

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص على حالة حقوق الإنسان فإن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرّها المجتمع الدولي من خلال أكثر من مئة اتفاقية وإعلان وعهد دولي، وتعني أنّ حقوق الإنسان كل لا يتجزأ .

أما العولمة في مجال حقوق الإنسان؛ فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى، التي هي حاليًا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الأقوى والمهيمنة على مستوى العالم كله.

المحور الثاني

الأمن الإنساني: المفهوم والخصائص والأبعاد والنشأة والتطور

لقد تم العمل على حماية أمن الأفراد منذ بداية الإنسانية، وقد يلعب المجتمع الدولي المؤلف من الدول –التي لا تزال تشكل أساس القانون الدولي العام –إلى جانب فاعلين آخرين مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية دورًا كبيرًا في المسائل المتعلقة المختلفة بحماية حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية، وحظر استخدام القوة، إلى جانب العديد من المجالات التي لا يمكن للدول التعاطي معها بمفردها، فمن الحتمي أن تتعاون الدول ذات السيادة مع المنظمات الدولية لا سيما في مجال الأمن الإنساني. وفي سنة 1994، ظهر البيان الرئيسي الأول بشأن الأمن الإنساني في تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يذكر هذا التقرير أن مفهوم الأمن فُسِّرَ بشكل ضيق لمدة طويلة مثل أمن الإقليم من الهجمات العسكرية، أو حماية المصالح القومية، أو حماية أمن الكرة الأرضية من تهديدات الأسلحة النووية، ولهذا اقترح هذا التقرير مفهومًا جديدًا للأمن أي أمن الإنسان (أحمد الرشيدي: 1997، 110).

ومنذ ذلك الوقت، يزداد اهتمام المجتمع الدولي بمفهوم الأمن الإنساني تدريجيًا؛ لذا تمت كثير من المحاولات لتعريفه بشكل واضح سواء على مستوى المنظمات الدولية، أم على مستوى الحكومات، أم على مستوى فقهاء القانون الدولي، وتم بذل كثير من الجهود لنشر مفهوم الأمن الإنساني في العالم.

وذلك بسبب التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة الدولية؛ فقد أسفرت عن وجود تهديدات جديدة طالت الأفراد قبل دولهم، فقد حدث تحول في طبيعة التهديدات للدولة، التي لم تعد بالضرورة مصادر عسكرية فقط، وإنما تعدت ذلك لتكون هناك مصادر أخرى غير تقليدية، ومنها الإرهاب، والجريمة المنظمة، وانتشار الأمراض والأوبئة، والفقر، والتلوث البيئي، التي لا تستطيع القوة العسكرية للدولة مواجهتها، وهو الأمر الذي استدعى ظهور مفاهيم جديدة للأمن تنسجم أكثر مع متطلبات هذه المرحلة (محمد فرحات: 2000، 89-90)، فكيف للمجتمع الدولي أن يضمن أمنه إن لم يكن مُؤَسَس بشكل يأخذ في بالحسبان المخاطر، والتحديات المستجدة، انطلاقًا من أمن الأفراد مرورًا بأمن دولهم، وانتهاء بالأمن الجماعي الدولي. ومن هنا جاء مفهوم الأمن الإنساني ليسد ثغرة في مواجهة التهديدات التي يفرضها واقع العلاقات الدولية المعاصرة.

أولًا: مفهوم الأمن الإنساني

يُعدّ الأمن هاجس الأفراد والجماعات والأمم؛ الذي يسعى الجميع لتحقيقه بشتى الطرق، باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني، ويمنحه الحياة بكرامة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسَّة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة. ومن هذا المنطلق صار هذا المفهوم أكثر شمولية، كما تعددت صيغه، التي يمكن للمرء أن يذكر منها على سبيل المثال: الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأمن الجماعي، ومؤخرًا الأمن الإنساني (أمل مختار: 2011، 116).

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني، أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم الحديثة، التي بدأ تداولها بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، وبالرغم من ذلك، يجد هذا المفهوم جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي، كحقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية، والأمن الدولي، إلا أنه أخذ يتبلور مفهومًا له كيانه المستقل كونه مصطلحًا جديدًا بعد نهاية فترة الحرب الباردة (أمل مختار: 2011، 120).

لذا ظهر تعريفان أحدهما موسع، والآخر ضيق كما يلي:

1. التعريف الواسع للأمن الإنساني

لم يحظ الأمن الإنساني بتعريف متفق عليه؛ فهناك بعض التعريفات التي تطرح مفهومًا شديد الاتساع للأمن الإنساني بحيث يشمل قائمة طويلة من التهديدات التقليدية كالحروب، التي تتمحور حول التنمية وحق الإنسان في التحرر من الخوف.

ويبدو أن تعريف الأمن الإنساني بمفهوم أوسع، فهو يشمل الحماية من قائمة طويلة من التهديدات المحتملة للأمن الإنساني الماسة بسلامة الأفراد وبقائهم، سواء أكانت مصحوبة باعتداء كالنزاعات المسلحة، أم المتعلقة بالتنمية كالغذاء والصحة والبيئة ...إلخ. ومن هذه التعريفات الموسعة:

أ- تعريف للويد أكسورد Lloyd Axowrthy

أشار وزير الخارجية الكندي السابق Llyod axworthy في تعريفه للأمن الإنساني إلى أنه (حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم، ولحياتهم، أي أن يكون الفرد بمنأى عن الحرمان، وأن يضمن الاستمتاع بحقوقه الأساسية) (Liyod Axworthy : 1999, 10-14) .

ب- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

لقد تبنى برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994 مفهومًا موسعًا للأمن الإنساني، وعرفه على أنه يتكون من شقين؛ هما "التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة"، أما التحرر من الخوف؛ فيتمثل في البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، ممثلًا بالأساس في حماية الأفراد في أوقات النزاعات المسلحة، ويمثل التحرر من الحاجة البعد الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم الأمن الإنساني، ممثلًا في الحماية من الفقر، والحرمان الاقتصادي، وحق الأفراد في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية الآمنة والدائمة (S. Neil Mac Farlane **and** others: 2006, 23-25).

ج- تعريف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان

في تقرير للأمم المتحدة بعنوان " نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين " لسنة 2000 م، طرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان تعريفًا واسعًا لمفهوم الأمن الإنساني يتمثل في أن (أمن الإنسان بأوسع معانيه هو أكثر من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل

حقوق الإنسان، والحكم الراشد، وإمكانية الحصول على التعليم، وعلى الرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه نحو الحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات، والتحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، وبالتالي الأمن القومي) (S. Neil Mac Farlane **and** others: 2006, 23-25).

د- تعريف اللجنة المستقلة حول السيادة والتدخل الإنساني في 2001

جاء في تعريف اللجنة أن (أمن الناس، يعني سلامتهم البدنية، ورفاهيتهم الاقتصادية، والاجتماعية، واحترام كرامتهم، وقدراتهم كونهم بشرًا، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية). وأن الأمن لم يعد فقط أمن الإقليم بواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر من ذلك؛ فهو يعني أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية المستدامة، والوصول للغذاء والعمل، والأمن البيئي (تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل، وسيادة الدول:2001).

هـ- تعريف لجنة الأمن الإنساني

أمن الإنسان يعني حماية مجموعة الحقوق والحريات الأساسية؛ التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من التهديدات، والأوضاع القاسية، والواسعة النطاق. ويؤكد التقرير على وجوب أن يكون الناس قادرين على رعاية أنفسهم؛ إذ ينبغي أن تكون لدى الجميع فرصة تلبية احتياجاتهم الأساسية، وكسب عيشهم، مما يجعلهم أحرارًا، ويساعد على تأمين قدرتهم على الإسهام بنحو شامل في تنمية أنفسهم ومجتمعاتهم؛ فالأمن الإنساني عنصر حيوي من عناصر التنمية القائمة على المشاركة (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية: 1994، 24).

2. التعريف الضيق للأمن الإنساني

جدير بالذكر أن معظم التعاريف المقدمة حول الأمن الإنساني واسعة للغاية، ومنذ ظهوره تم بذل كثير من الجهود لنشره في العالم، لكنه لم ينتشر بشكل كافٍ، ويُعتقد أن أحد أسباب عدم انتشار هذا المفهوم هو اتساعه وغموضه، وانعدام تطابق وجهات النظر بشأنه، لذلك ظهرت محاولات لتضييق مفهوم الأمن الإنساني من أجل ترسيخه في الدول كلها.

ويركز التعريف الضيق للأمن الإنساني على حماية الإنسان من التهديدات المادية خاصة المرتبطة بالعنف، والناتجة عن النزاعات المسلحة، الألغام الأرضية، الأسلحة الخفيفة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات.

والملاحظ من خلال التعريف الضيق للأمن الإنساني أنه يقترب من المفهوم التقليدي للأمن، فهو يركز على التهديدات العنيفة فقط، ويتميز بالوضوح عن المفهوم الواسع. ويرى مؤيدو هذا التوجه أن مفهوم الأمن الإنساني ظهر واسعًا في البداية (المرحلة الأولى)، لكن بعدها أصبح الهدف هو تحديده أكثر حتى يسهل تأطيره، ووضع أسس إجرائية له (محمد عدوي: 2007، 16)، وهو ما ذهب إليه تقرير الأمن الإنساني لسنة 2004م الصادر عن مركز الأمن الإنساني بجامعة كولومبيا البريطانية، الذي تبنى بدوره التعريف الضيق للأمن الإنساني من أجل تحديد أهدافه المنهجية والعملية بدقة (تقرير التنمية الانسانية العربية: 2009).

ولذا بالنسبة للتعريفات المختلفة المشار إليها للأمن الإنساني؛ فانه يمكن أن نستخلص ما يلي:

- اتفاق التعريفات كافة سواء الواسعة، أم الضيقة على أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية؛ فالأمن لم يعد محصورًا في المفهوم التقليدي، الذي ظل لمدة طويلة يفسر تفسيرًا ضيقًا بأنه أمن الدول في مواجهة العدوان العسكري الخارجي، ومقتصرًا على الجانب الدفاعي للدولة. كما أن هناك اتفاق على الأهمية الشديدة لتوسيع المفهوم في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الدولي.
- مصادر تهديد الأمن الإنساني بمفهومه الواسع تتسم بالتنوع الشديد، تتمحور حول الفقر والبطالة، الجوع، الأوبئة، التلوث، وتدهور البيئة، والنزاعات المسلحة، وصراعات الهوية، وانتهاك حقوق الإنسان، والجريمة المنظمة، والإرهاب... إلخ، بحيث يرتبط الأمن الإنساني بكل هذه التهديدات، ويحاول أن يصنع الاستراتيجيات، والسياسات لمعالجتها، ويتطلب تعاون المجتمع الدولي للتصدي لها.

ثانيًا: خصائص الأمن الإنساني وأبعاده

1. خصائص الأمن الإنساني

لقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني تتمثل فيما يلي (خديجة عرفة: 2009، 39):

أ- الأمن الإنساني شامل وعالمي، فهو حق للإنسان في أي مكان

يركز الأمن الإنساني على الفرد، دون الاعتداد بجنسيته أو بمواطنه، أي أن كل فرد، هو مواطن من هذا العالم، وعلى الجميع حمايته دون أي تمييز؛ لأن التهديد لم يعد كامنًا فقط في خطر التسلح؛ بل أصبح في الفقر والجوع، وفي تدهور البيئة والأوبئة، التي تعد كلها تهديدات شاملة تمس الإنسان.

ب- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر

ولقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني؛ فالأول هو التحرر من الحاجة والثاني هو التحرر من الخوف، فهو يعني الحماية من التهديدات المزمنة مثل الجوع، والمرض، والاضطهاد، ويعني أيضًا الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للفرد.

ج- الأمن الإنساني محوره الإنسان

الأمن الإنساني يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان؛ لذا فإن هدف الأمن الإنساني هو الفرد، لكن هذا لا يشكل ابتكارًا لأن الفرد هو مركز حقوق الإنسان وجوهرها، كما أصبح الفرد معيارًا جديدًا لقياس الأمن الجماعي، وسببًا في تحرك المجتمع الدولي، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن الأمن الإنساني يتطلب على الأقل أن تتحقق الحاجات الأساسية للإنسان، لذلك فإن قضية الأمن الإنساني يجب أن تدخل في صلب اهتماماتها تحقيق "الحاجات المادية الأساسية" لكل الإنسانية أي الحد الأدنى للعيش: الطعام، المأوى، التربية، العناية والصحة، وهي أساس لبقاء الإنسانية.

2. أبعاد الأمن الإنساني

يشمل أمن الإنسان وفقًا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 سبعة أبعاد، هي (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية: 1994، 55-56)

- **الأمن الاقتصادي:**

يقصد به التحرر من الفقر، ومن الحاجة، وهو (ذلك التوافر المطرد، والمصدر الموثوق للدخل، لإدامة الحياة اليومية للفرد وأسرته من خلال تأمين الوظائف التي تجلب الدخل الأساسي)، هدفه رفع مستوى معيشة الأفراد، وتوزيع عادل للثروات.

فلقد أصبحت الأزمات الاقتصادية تهديدًا للأفراد، تنعكس مباشرة على الحياة الاجتماعية لهم، وتؤدي إلى الفوضى، والفقر، وزعزعة استقرار الدول. فالفقر يتحول إلى استياء وغضب، ويمكن

أن يتحول إلى اضطراب سياسي، وعصيان مدني، وحروب في غالب الأحيان، وبالتالي تهديد الأمن الإنساني" (Caroline Thomas: 2001 , 159).

- **الأمن الغذائي:**

يعني التحرر من الجوع، وقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة بأنه (حصول الناس جميعًا في الأوقات جميعها بصورة مادية، واجتماعية، واقتصادية على الأغذية الكافية والآمنة والمُغذية، التي تلبي حاجاتهم وأفضليتهم مما يمكنهم من ممارسة حياة ملؤها النشاط)، أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد، وهو الترجمة الأساسية لحق الإنسان في الغذاء، فهو عنصر مهم في نوعية الحياة والتغذية والصحة. وبعبارة أخرى؛ فإن الأمن الغذائي هو إمكانية حصول الناس جميعًا ماديًا، واقتصاديًا، وفي أي وقت على الغذاء الأساسي.

ولا تكمن إشكالية الأمن الغذائي في وجود الغذاء أو عدم وجوده، ولكن في إمكانية الحصول عليه، فما فائدة وجوده في الأسواق إن لم يكن الفرد قادرًا على الحصول عليه. ومن هذا المنطلق تبرز العلاقة بين الأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي؛ فإذا كان الفرد لا يتحصل على أجر مناسب، أو كان يعيش في ظل أزمة اقتصادية، فهو معرض للمجاعة، وسوء التغذية، وهذا ما قد يشكل خطرًا على التوازن الاجتماعي والاقتصادي، دافعًا إلى العصيان والثوران، ووقوع البلاد في حالة من اللااستقرار كحالة إثيوبيا، رواندا، الصومال، انغولا، الموزمبيق (نادية العمراني: 2014، 40).

- **الأمن الصحي:**

يقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من الأمراض والأوبئة، والحق في توفير العلاج، والأدوية اللازمة لعلاجه، ووقايته من الأمراض خاصة منها الفتاكة والسريعة الانتشار. وهو حق شخصي لكل فرد، ويتأثر بالوضع الاقتصادي عامة، وبمدى قدرة الفرد على الحصول على الغذاء الكامل، والصحي بصورة مستمرة، أي ضمان الحد الأدنى من الحماية، والرعاية الصحية من الأمراض، والوقاية منها (Luke Clanvill,: 2012, 10).

- **الأمن البيئي:**

يقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان لها. فالأمن البيئي هو تحرر الطبيعة، وكذلك الإنسان من الأخطار البيئية المختلفة، باعتبار أن الإنسان هو في الوقت نفسه مخلوق بيئي؛ لذلك له الحق في العيش في بيئة ذات نوعية تنتج حياة كريمة. لذا

يعد الأمن البيئي شرطًا أساسيًا؛ لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذا ربط مصطلح الأمن بالتهديدات البيئية. فالأمن يعني التحرر والحماية من كل تهديد للبقاء الإنساني لذلك لابد لمفهوم الأمن أن يحوي كذلك كل ما هو تهديد بيئي (نوال محمد وسلطان خليف: 2008، 10).

- **الأمن السياسي:**

الأمن السياسي هو الحماية من تهديد القمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، وهو (ضمان التمتع بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية دون تمييز أو استثناء، في ظل غياب القهر، والعنف السياسي).

- **الأمن الشخصي:**

للمجموعات الوطنية، والدينية، وعاداتها، وتقاليدها، ويشمل أيضًا الأمن من الممارسات القمعية التقليدية، كالنزاعات المسلحة، والتمييز العنصري تجاه اللاجئين، والمجموعات الأثنية.

ومن جهة أخرى؛ فإن الأمن الإنساني يعني حق الفرد في ألا يشعر بأنه يخضع للعنف أيًّا كان نوعه، أو مصدره سواء من طرف الجماعات الإرهابية، أم الإجرامية، أم من قبل السلطات.

- **الأمن المجتمعي:**

هو شعور الأفراد بانتمائهم لجماعة أو لمجتمع يوفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، ويقوم الأمن الاجتماعي على منح المواطنين فرص الانخراط في المجتمع، والحياة الاجتماعية.

ويعد الأمن المجتمعي من جهة أخرى مُهددًا بواسطة النمو الديمغرافي السريع، الفقر، الهجرة، التدفق الواسع للاجئين، وفقدان الشعور بالانتماء، وهو ما يؤدي إلى كثير من الصراعات، فيما بين الجماعات على الموارد والفرص، وما ينتج عنه أيضًا التعصب التطرف القومي أو الديني، ومن ثم تتزايد الصراعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول (أحمد إبراهيم محمود: 2001، 48).

هذه هي الأبعاد الأمنية السبعة للأمن الإنساني، التي لا يمكن إقصاء واحد منها؛ لأنها تضمن مجتمعة تحرر الإنسان من الخوف ومن الحاجة، وبالتالي تضمن أمن الإنسان في شخصه، وعقله، ودينه، ومجتمعه.

ثالثًا: تطور مفهوم الأمن الإنساني

1. نشأة مفهوم الأمن الإنساني

تعدُّ نهاية الحرب الباردة، وانعكاسات ظاهرة العولمة أهم عاملين فرضا تحولًا في مضامين الأمن. فكل من مخلفات نهاية الحرب الباردة، وانعكاسات العولمة تداخلتا للدفع بإعادة النظر في مفهوم الأمن، وشكلت السبب الرئيس لبروز التحديات العالمية الجديدة التي عجزت الدول منفردة عن مواجهتها، ومن ثمة أصبحت تهديدًا لأمن الإنسانية، وطرحت مضامين جديدة للأمن الإنساني" (George Maclean: 2000, 6).

فقد أثّرت نهاية الحرب الباردة على تحول مفهوم الأمن، وأفرزت نظامًا دوليًا أحادي القطبية، برز معه تصور يدعو لمفهوم الأمن الخارج عن إطار الدولة كونه مرجعية أساسية ووحيدة، والحديث عن مواضيع جديدة كحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، ومدى تأثيرها على السلم والأمن الدوليين؛ الأمر الذي لم يكن ممكنًا في ظل الثنائية القطبية، حيث كان التركيز على زيادة القوة العسكرية، والتسلح، والأمن النووي (George Maclean : 2000, 10)، لذا يمكن القول بأنه بنهاية الحرب الباردة ظهر ميلاد تصور جديد للأمن، ولتهديداته من هذ التحولات (Richard M. Price and Mark W. Zacher : 2004, 254-256) :

- **التحول في طبيعة التهديدات:**

برزت بنهاية الحرب الباردة كثير من التهديدات التي لم تعد توجه مباشرة ضد المصالح الحيوية للدولة؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، التي ليست بالضرورة عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظمة لانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض، والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي...الخ.

- **صور جديدة من النزاعات:**

أهم تحول ناتج عن نهاية فترة الحرب الباردة؛ فبعدما كانت أغلبيتها حروبًا بين الدول بدعم من أحد القطبين؛ أصبحت حروبًا داخلية بين الجماعات والأفراد ليست بين الدول، والملاحظ هو تفجير كثير منها في عدة مناطق؛ اجتمعت فيها الظروف الاقتصادية، والاجتماعية الملائمة، إلى جانب عجز الدول عن التحكم فيها.

2. العولمة وانعكاساتها على مفهوم الأمن

لقد أسهمت العولمة في التقريب بين الشعوب والأفراد، متجاوزة الحدود لتبني من العالم قرية واحدة، فلا شيء يحدث اليوم في العالم دون معرفته، ولم تعد هناك قيمة للحدود، ولا للمسافات، لإقامة التجارة والمبادلات، لكنها بالمقابل خلفت تأثيرات عكسية؛ فقد سهلت العولمة من جهتها في تزايد حدة النزاعات، وتفاقم المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية...، كما أحدثت هذه الظواهر تهميشًا لفئات كثيرة من الأفراد، خاصة الدول النامية، إلى جانب عدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية في السياسات الوطنية والدولية (Dorothy Estrada : 2010 , 14-16).

ولقد كان لمبادئ العولمة، ومعاييرها المستندة إلى الفلسفة الليبرالية، والقائمة على الخصخصة، وتحرير الأسواق من القيود الجمركية، وإلغاء سياسات الدعم المالي، وتحرير قطاع الخدمات، وتشجيع المنافسة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، تداعيات سلبية على الطبيعة، والوضع الاجتماعي، والاقتصادي في الدول النامية والدول الرأسمالية على حد سواء. فبالرغم من أن العولمة حققت بعض الفوائد على صعيد الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى المعيشة في بعض البلدان إلا أن هذه الفوائد لم تكن متكافئة بين بلدان العالم وشعوبه كلها، مما أدى إلى توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء وطنيًا ودوليًا، كما أنها جعلت مصير البشرية مشتركًا (Dorothy Estrada: 2010 , 16). فقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999م بعنوان " عولمة ذات وجه إنساني" أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في المجالات كلها فهي ذات أخطار على الأمن الإنساني في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وتتمثل تهديدات الأمن الإنساني الناجمة عن العولمة وفقًا للتقرير المذكور فيما يلي (تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: 1999، 17):

- **عدم الاستقرار المالي:** مثال ذلك الأزمة المالية؛ إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة، والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال؛ فإن أزمات مالية عديدة يتوقع حدوثها مثل ما يعانيه المجتمع الدولي حاليًا من أزمات.
- **غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل:** إذ دفعت سياسات المنافسة العالمية بالحكومات، وأصحاب العمل إلى اتباع سياسات تتسم بغياب الضمانات الوظيفية.
- **غياب الأمن الصحي:** فسهولة الحركة والانتقال حمل معه انتقال الأمراض.

- **غياب الأمن الشخصي:** وتمثل في انتشار الجريمة المنظمة التي دخلت التكنولوجيا في تنفيذها.
- **غياب الأمن السياسي والمجتمعي:** فسهولة انتقال السلاح عبر الحدود أضفي تعقيدًا وخطورة شديدين، وانتشرت شركات الأسلحة، واتسع نطاق عملها.

3. مراحل تطور مفهوم الأمن الإنساني

مر مفهوم الأمن الإنساني بعدة مراحل نتناولها كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة البداية ضمن تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، الذي اغتنم الفرصة التي إتاحتها نهاية فترة الحرب الباردة لاقتراحه، لكنه لاقى تشكيكًا بسبب مخاوف أن يؤدي إلى انتهاك سيادة الدولة. وفي قمة كوبنهاغن سنة 1995 تم رفض المصطلح، لكن في نفس الوقت تشكل تحالف ضم 13 دولة تتقاسم الأفكار نفسها، وعمل على تشكيل "شبكة الأمن الإنساني Human Security Network (HSN) سنة 1999م، وفي الاتجاه نفسه فتحت منظمة اليونسكو نقاشًا عالميًا لمراجعة الأمن والسلم عبر الشبكة الدولية؛ لترقية السلم والأمن الإنساني" (عماد عطا لله: 2007، 313-314).

وأصبح الأمن الإنساني من مسئوليات القانون الدولي مع اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول" ICISS، التي أنشأتها الحكومة الكندية في سبتمبر 2000؛ لدراسة المسائل القانونية والأخلاقية، والعملية المتصلة بموضوع التدخل عبر تقريرها الصادر حول "المسئولية عن الحماية". وانطلاقًا من هذه اللجنة أيضًا برز مفهوم مسئولية الحماية المجابهة النزاعات الداخلية في كثير من الدول، والحاجة إلى إقرار حق، أو واجب التدخل الإنساني. وخلال أواخر التسعينيات أوضح برنامج الأمم المتحدة للتنمية مفهوم الأمن الإنساني وتطوره، حيث كان التركيز على التنمية الإنسانية، التي لا تشير فقط إلى النواحي الناتجة عن الفقر؛ بل الفقر الناتج عن المنع من العيش عيشة لائقة (Luke Clanvill: Jan 2012, 15).

المرحلة الثانية: بين عامي 2001 و2003، استعاد المفهوم حيويته ضمن النقاش حول "مسئولية الحماية" الذي قادته "اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة (ICISS) الكندية، وكذا النقاش حول "مسئولية التنمية" بمبادرة "لجنة الأمن الإنساني" (CHS)، وذلك بإسهام دولتي كندا واليابان اللتين أسهمتا في دعم إدماج الأمن الإنساني الأجندة العالمية وتمويل؛ فأخذ المفهوم أبعاده المختلفة مع تقرير لجنة الأمن الإنساني الصادر عام 2003؛ الذي جاء تحت عنوان (الأمن الإنساني الآن). وتبعًا

لذلك تم تبني مفهوم الأمن الإنساني من طرف كثير من المنظمات وفي مقدمتهم (منظمة الأمم المتحدة) (تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول: 2001).

المرحلة الثالثة: ما بين 2004 و2009، وبدافع الحاجة إلى التكيف مع الحقائق المستجدة في القرن الحادي والعشرين، وإيجاد حلول للتهديدات التي أصبحت أكثر تنوعًا، تحول الأمن الإنساني إلى موضوع له الأولوية ضمن أجندة إصلاح الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي. وقد وضعت منظمة اليونسكو الأمن الإنساني في " أجندة إحلال السلام "، من خلال البحث عن خصوصيات الأمن الإنساني عبر سلسلة من الاستشارات الإقليمية في شرق أسيا مثلًا، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، ففي القرن الحادي والعشرين أصبحت تحديات الأمن أكثر تعقيدًا؛ فبالرغم من أن الدولة ما زالت المسئولة عن الأمن إلا أنها كثيرًا ما تفشل في الوفاء بالتزاماتها الأمنية؛ بل وأصبحت في بعض الأحيان مصدرًا للتهديد بالنسبة لمواطنيها، وهو ما يستوجب الاهتمام بأمن الإنسان لا التركيز فقط على أمن الدول (كينيس هاماساكي : 2010، 208).

المحور الثالث

تحديات الأمن الإنساني في زمن العولمة

لقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأبعاد والأشكال، يعبر عن التصدي لأنواع متعددة من التحديات، ومصادر التهديد المتنوعة؛ فالأمن الإنساني هو: الأمن الاقتصادي الذي يدور حول تحدي الفقر، والبطالة، والأمن الغذائي الذي يدور حول الجوع والمجاعات، والأمن الصحي الذي يدور حول الأمراض القاتلة المعدية، والأغذية غير الآمنة، وغياب الرعاية الصحية، والأمن البيئي الذي يدور حول التلوث والتدهور البيئي، واستنزاف الموارد، والأمن الاجتماعي الذي محوره التوترات الدينية والمذهبية والعرقية، وصراعات الهوية، والأمن السياسي الذي محوره غياب الديمقراطية والقمع، وانتهاك حقوق الإنسان، والأمن الشخصي الذي محوره العنف الشخصي والمنزلي، وعمالة الأطفال والجريمة، والإرهاب، وعليه فإن الأمن الإنساني يرتبط بكل هذه التهديدات التي تمثل تحديًا أمام المجتمع الدولي في وضع استراتيجيات، وسياسات لمعالجتها، من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية، وبناء السلام والأمن الجماعي والفردي.

واليوم، وبالرغم من أن المجتمع الدولي لا يزال منشغلًا في التحضير لخطة التنمية، ووضعه لمجموعة من الأهداف التنموية المستدامة، واعتماده على أساليب جديدة للتعاون على مستوى العالم،

إلا أن معظم البشر لا يزالون يشعرون بعدم الأمن والاستقرار، خصوصًا الفئات الضعيفة. لكل ذلك، فإنه من الضروري إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في القانون الدولي، وخطة العمل الجماعي التي وضعها المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه التحديات.

أولًا: تحديات الأمن الإنساني في القانون الدولي

تشمل تحديات الأمن الإنساني قائمة من مصادر التهديدات الجديدة العابرة للحدود، التي تؤثر على الفرد مباشرة، وهي تشمل العناصر التالية (Thomas G.Weiss and , David P. Forsythe 2010, 249-251):

- مشاكل الأفراد في التنقل مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليًا.
- عدم الاستقرار والأمن الاقتصاديين مثل الفقر، والجوع، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية.
- انتشار الأمراض الكوكبية مثل الأمراض المعدية والأوبئة.
- مشاكل البيئة الكوكبية مثل تلوث البيئة، والاحتباس الحراري.
- الإرهاب والجرائم المنظمة مثل الاتجار في الأسلحة، والمخدرات، والأشخاص.
- اندلاع النزاعات المسلحة الدولية والداخلية.
- الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة النووية، والأسلحة البيولوجية، والكيماوية.

إن هذه التهديدات مجرد أمثلة لقائمة طويلة من التهديدات، التي تقبل ظهور تهديدات أخرى جديدة، من هنا فإنه من اللازم أن يتم التعامل مع هذه التهديدات باعتبارها عناصر ذات أولوية للأمن الإنساني. ونظرًا لكون قائمة التحديات والتهديدات طويلة تحاول الدراسة التطرق لأهمها، من خلال تقسيمها إلى تحديات عنيفة، وهي تلك التي يتمحور حولها الأمن الإنساني بمفهومه الضيق، وتحديات غير عنيفة، التي محورها الأمن الإنساني بمفهومه الواسع.

1. التحديات العنيفة للأمن الإنساني

بالرغم من النص الصريح والواضح في ميثاق الأمم المتحدة بمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية النزاعات الدولية؛ فقد شهد المجتمع الدولي بعد نهاية فترة الحرب الباردة تزايدًا في النزاعات المسلحة، وتَغيُرًا في طبيعتها؛ فقد انخفضت الحروب ما بين الدول، وتزايدت الحروب

الداخلية، التي صاحبتها جرائم دولية، كالتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، إلى جانب تفشي ظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة، التي يصاحبها انتشار للمخدرات، والأسلحة الخفيفة، وتبييض للأموال، والاتجار بالبشر (Richard M. Price and Mark W. Zacher: 2004, 170-171).

إن التحديات العنيفة للأمن الإنساني تضم أشكال مختلفة، تهدد السلامة البدنية للفرد، والعنف الجسدي، سواء بسبب النزاعات المسلحة، أم الإرهاب، أم الجريمة المنظمة.

أ- النزاعات المسلحة كتحدي للأمن الإنساني:

يرى المختصون أن التهديدات العسكرية التي كانت وراء إنشاء عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة تغيرت في نوعيتها؛ فالنزاعات القائمة حاليًا هي أساسًا داخلية تدور بين مجموعات متنازعة على السلطة، أو بين جماعات قبلية أو دينية، هذه الأشكال الجديدة من النزاعات خلفت آثارًا تدميرية؛ فقد أضعفت البنية الأساسية للدول، ويرى كثيرون أن الأمن الإنساني يمكن أن يشكل الملاذ المستقبلي للحماية من هذه النزاعات، خاصة إذا ما نظرنا إلى تداعياتها على حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية" (بطرس بطرس غالي: 1994، 146).

لذا أصبح الثمن الإنساني للنزاعات المسلحة الداخلية في تزايد، خصوصًا مع التهديدات الأخرى؛ فالنزاع الصومالي مثلًا أدى منذ سنة 1999م إلى المجاعة، التي هددت مليون شخص، وأدت إلى انهيار تام للسلطة، وحالة من الفوضى جعلت تقديم أي مساعدة إنسانية صعبة؛ إضافة إلى تفشي وباء الكوليرا، والسل وسط اللاجئين (Alice Edwards: 2014 ,736).

ب- الإرهاب كتحدي للأمن الإنساني:

تُعدّ جريمة الإرهاب من الجرائم شديدة الخطورة، وأكثرها تحدياً للمجتمع الدولي في سعيه المتواصل لمكافحتها، بسبب الأضرار الكبيرة التي تُخلِفُها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتزداد خطورتها من خلال استخدام مرتكبيها للوسائل الحديثة، التي يستخدمونها في أعمالهم التي تتخطى أحيانًا إقليم الدولة الواحدة".

يُعدّ الإرهاب من أخطر التهديدات لكونه غير متوقع، ولا يهدف للاستيلاء على الإقليم، ولا الحصول على نجاحات ضد قوى عسكرية معينة، فهو يلجأ إلى زعزعة استقرار الدول المستهدفة، باستغلال نقاط ضعفها وكذلك سكانها، كما أنه يستعين بالوسائل الحديثة، مستغلًا سهولة الاتصالات

الدولية، وسهولة اختراق الحدود، وهو يعد خطرًا دوليًا؛ لأنه قد يصيب أي دولة، وفي أي وقت (حسنين بوادي: 2006، 53-63).

2. التحديات غير العنيفة

لقد أثبت الواقع الدولي تفاقم التحديات الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية، إلى جانب التحديات الثقافية، والتحديات البيئية.

أ- التحديات الاقتصادية:

لقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 أن (لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك الغذاء، والملبس، والمسكن، والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة، والمرض، والعجز، والترمل، والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته) (تقرير الأمم المتحدة: 1994، 42).

إن ما يميز الاقتصاد الحالي هو تحرير التجارة، واندماج أسواق العالم، وانتقال الأموال ضمن إطار حرية السوق، مما يؤدي إلى اختراق حدود الدول، وانحسار دور الدولة في ظل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، التي جعلت اقتصاد الدول الفقيرة مهددًا، وأقل استقرارًا (تقرير التنمية البشرية: 2011، 25).

ب- التحديات الاجتماعية:

يواجه العالم اليوم تحديات الأمية، والبطالة، والهجرة، والتزايد السكاني، وتُعدّ ظاهرتا الجوع والفقر أخطر التهديدات إطلاقًا، حيث يواجه أكثر من ملياري شخص يوميًا المعاناة لعدم القدرة على توفير احتياجاتهم الضرورية، وتتمركز هذه الظاهرة في بلدان العالم النامي؛ حيث تتعثر مسيرة التنمية بها (عبدالحكيم الشرجبي: 2008، 48)، إن عدم توفر الغذاء بالصورة المطلوبة يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، وفوضى، واختلال في الأمن، كما تكمن المشكلة في الحالات التي يكون فيها الغذاء متوفرًا، لكن يصعب الوصول إليه، ويبدو أن الفقر يعد من أكبر مهددات الأمن الإنساني، كونه يقضي على الثروة البشرية من جهة، ويدفع إلى الهجرة غير المشروعة واللجوء، والنزاعات والإرهاب من جهة أخرى.

يؤدي انتشار الفقر، والتدهور الاجتماعي إلى انتشار الأحياء العشوائية؛ التي تفتقد إلى أدنى الخدمات الصحية والاجتماعية، كالمياه، والغذاء، والصرف الصحي، وهو ما يؤدي إلى تزايد الأمراض المعدية والمزمنة وحتى الأوبئة؛ فالملاريا مثلا تقتل مليون شخص على الأقل سنويًا، بالإضافة إلى انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، الذي أصبح كارثة صحية تواجه الإنسانية؛ ففي عام 2000 مات ما يقرب من 22 مليون شخص نتيجة لهذا المرض، وَفُقِدَ أكثر من 13 مليون طفل أولياءهم بسبب هذا المرض أيضًا، وهناك ما يقارب من 40 مليون شخص مصابين بهذا المرض، منهم 90 في المائة في البلدان النامية، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن الصحي (Sakiko Fukuda: 2003, 167-170).

ج- التحديات الثقافية:

لقد نتجت عن العولمة تأثيرات متعددة، وفي مجالات ثقافية مختلفة، من أبرزها مشكلة الهوية والتعددية الثقافية، وفي هذا الإطار يعيش العالم هيمنة ثقافية غربية، ومواجهة بين الهويات المختلفة التي تعبر عن خصوصيات ثقافية راسخة، كما أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والرأسمالية المعاصرة أدت إلى ظهور صيغة جديدة للمجتمع العالمي، هو ما يطلق عليه (المجتمع الشبكي) (نوال محمد وسلطان خليف: 2008، 56).

وبالإضافة إلى مشكلة الهوية نجد أزمة التعددية الثقافية؛ التي أصبحت تمثل تحديًا في العديد من الدول، بما في ذلك الوطن العربي الذي يزخر بتعدد الثقافات؛ فعملية فرض نموذج الثقافة العالمية الغربية، وخاصة الأمريكية على حساب النماذج الأخرى، والتقاليد الدينية، أدى إلى بروز الحركات الأصولية، والطائفية، وتوليد الحقد، والعنف والإرهاب للحفاظ بزعم البعض على الهوية الثقافية (Sakiko Fukuda: 2003, 29).

د- التحديات البيئية:

تعرف البيئة على أنها (كل ما يحيط بالإنسان، والحيوان، والنبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته، وتطوره، ومظاهر حياته المختلفة، وهي مرتبطة بحياة البشر في كل زمان ومكان).

ويُعدّ الحق في بيئة طبيعية صحية عنصرًا أساسيًا من عناصر حقوق الإنسان، وقد نصت على هذا الحق صراحة كثير من المعاهدات الدولية، ودساتير أغلبية الدول، كما حظيت البيئة باهتمام كبير من طرف القانون الدولي الإنساني، ولجنة الصليب الأحمر، التي راعت المسائل المرتبطة بحماية

البيئة في أعمال تقنين القانون الدولي الإنساني؛ فالواقع أثبت أن النزاعات المسلحة قد ألحقت أضرارًا بالغة بالبيئة، تركت آثارها لفترات طويلة جدًا (نوال محمد وسلطان خليف: 2008، 65).

إن المتغيرات العالمية الجديدة أوجدت أشكالًا مختلفة من التهديدات الموجهة ضد الأمن البيئي، التي من أبرزها مشاكل البيئة وقضاياها، من تلوث ونضوب للموارد الطبيعية خاصة مصادر الطاقة، والتصحر، وتزايد الكوارث الطبيعة، وتغير المناخ الذي أصبح أكبر تحد يهدد البشرية بأكملها.

وللأسف فإن تهافت الدول على استنزاف الموارد البيئية، من أجل تحقيق أكبر وأسرع نمو اقتصادي واجتماعي، جعل البيئة أكثر عرضة للاستغلال غير الرشيد، وتهديم نظامها البيئي، وهو ما يعد من أهم الأسباب في تدهور حقوق الإنسان والأمن البيئي، ومن ثمَّة الأمن الإنساني، فالعلاقة بين البيئة والأمن الإنساني تظهر بوضوح في اعتماد الإنسان على الموارد الطبيعية في جوانب عيشه جميعًا، ويعمل استنزاف الموارد البيئية على إضعاف القدرات البشرية، وعرقلة مسيرة التنمية (نوال محمد وسلطان خليف: 2008، 66).

وتعدُّ التحديات البيئية أخطر من الإرهاب والجرائم الأخرى في حق الإنسانية، نظرًا لعدد ضحاياها الذي يفوق بكثير عدد ضحايا كل منهما؛ فظاهرة الاحتباس الحراري مثلًا تهدد بانقراض أنواع عديدة من الطيور والنباتات، وحدوث موجات جفاف كبيرة، وأعاصير تخل بالتوازن البيئي، مما يؤدي إلى انهيار أنظمة بيئية بأكملها؛ بالإضافة إلى تهديدها للأمن الإنساني عن طريق ارتفاع معدل المجاعات، نقص المياه، ظهور اضطرابات اجتماعية واقتصادية تضر بالدول، والحكومات لانتشار الأوبئة والأمراض فيها، وإمكانية نشوب الصراعات نتيجة التنافس على الموارد الشحيحة، كالصراع على الغذاء، والمياه، وتنامي الجرائم كالسرقة والقتل من أجل الحصول على هذه الموارد.

الخاتمة

أتت رياح العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وصعود الرأسمالية دون منافس لها في النظام السياسي الدولي الجديد؛ مما ساعد على فرض سيطرته على النظام الدولي الوليد، وفرض قوانينه المتمثلة في قيم العولمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية جميعًا وغيرها، ومن ضمن هذه المجالات التي أثرت عليها العولمة بشكل كبير جدًا وواضح للعيان في النظام السياسي الدولي الجديد هو مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني؛ بل هناك من يعدّ تفعيل التدخل الإنساني وحقوق الإنسان، وظهور مفهوم الأمن وتطوره إلى الأمن الإنساني كان من ضمن

تأثيرات العولمة، وفي حقيقة الأمر هذه التأثيرات ألقت بظلالها الايجابية والسلبية على حقوق الإنسان والأمن الإنساني، وذلك بتزامن العولمة مع قضايا أصبحت أكثر إلحاحًا على النظام السياسي الدولي الجديد، وهذه القضايا تمس الإنسان سواء من جانب الخوف، أم جانب التنمية، ولذا تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة؛ ليصبح الأمن الإنساني، وليس مقصورًا على أمن الدول مما أعطى قدرة للدول الكبرى تحقيق مصالحها تحت مسمى التدخل الإنساني، أو مسؤولية الحماية، أو مسؤولية التنمية، أو أجندة السلام العالمي الخ ...

وفي حقيقة الأمر نتيجة هذه التأثيرات الخاصة بالعولمة؛ أصبحت تحديات الأمن الإنساني، وحقوق الإنسان أكثر عمقًا وتأثيرًا على الدول كلها في النظام السياسي الدولي، ولا توجد دولة بمنأى عن هذه التأثيرات والقضايا مثل الإرهاب، والتلوث، والتسلح النووي، وقضايا البيئة، والفقر، والمجاعة، والأوبئة، وغيرها مما تُشكل تحديًا كبيرًا على المجتمع الدولي، ولذلك لعبت العولمة دوراً كبيراً في التأثير على طبيعة القضايا التي فُرضت على المجتمع الدولي والنظام السياسي الدولي وهو ما مكن الدول الكبرى في إعادة احكام السيطرة على المجتمع الدولي من خلال الاجراءات الدولية كنوع جديد من التدخل تحت الاغراض الانسانية كأهداف شكلية لرسم شرعية التدخل في النظام الدولي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

أ- التقارير:

1. تقرير الأمم المتحدة (1948): الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1999): عولمة ذات وجه إنساني، (واشنطن: الامم المتحدة)
3. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009): "تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية"، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الموقع www.hdr.und.org/en/statiques :
4. تقرير التنمية البشرية لعام(2011): الاستدامة والإنصاف :مستقبل أفضل للجميع" ، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات الأمم المتحدة،
5. تقرير اللجنة المعنية بالتدخل سيادة الدول ICISS (2001) :مسئولية الحماية متاح على موقع اللجنة www.iciss.org
6. تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (1994): الإنسان والتنمية البشرية، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
7. تقرير لجنة الأمن الإنساني (2003) : أمن الإنسان الآن :حماية الناس وتمكينهم (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة) متاح على الموقع: http://www.humansecuritychs.org/finalreport/Arabic/arabic_reportpdf

ب- الكتب:

1. أحمد الرشيدي (1997): بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني قضايا حقوق الإنسان، (دار المستقبل العربي: مجلة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإصدار الثاني)
2. بطرس بطرس غالي، (1994): حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 114.
3. حسنين محمد بوادي، (2006): حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي).
4. خديجة عرفة، (2009): الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض)
5. الشافعي محمد بشير، (2004): قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الطبعة الثالثة (القاهرة: منشاة المعارف)
6. عبد الحكيم الشرجبي(2008): الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني في دراسة حالة للمجتمع اليمني"، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية منشورات اليونسكو.
7. عبد القادر بوراس (2009): التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة)
8. عماد الدين عطا الله (2007): التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة).
9. غادة علي موسى، (2005): إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، (عمان :منشورات اليونسكو)
10. محمد أحمد على العدوي(2007): الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، (القاهرة: دار مصر المحروسة)
11. محمد أحمد على العدوي(2008): الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، (القاهرة: مركز الإعلام الأمني)
12. محمد نور فرحات (2000): تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: جوانب الوحدة والتميز : دراسات في القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دار المستقبل العربي)
13. نادية أحمد العمراني، (2014): النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع)

ج- الأطروحات العلمية والدوريات:

1. أحمد إبراهيم محمود (2001): الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير.
2. أمل مختار، (2011): " التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية، العدد42 ، السنة الحادية عشر.
3. كينيس هاماساكي (2010): نظرية الأمن الإنساني في القانون الدولي المعاصر مع إشارة إلى دور اليابان، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق)
4. نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف(2008): "الأمن الإنساني والتحديات البيئية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد4 ، العدد 10.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

A. Books

1. Barbara Von Tigerstrom (2007): Human Security and International Law Prospects and Problems. (Oxford: Oregon).
2. Barbara Von Tigerstrom (2007): Human Security and International Law Prospects and Problems.(Oxford : Oregon)
3. Dorothy Estrada (2010): « Human Security a Human Rights under International Law: Crossords and Possibilities », (Florence: European University Press,).
4. Evans Hongareth (2008): , « Human security and society », available on www.unu.edu/unupress/planet.htm
5. Fransisco Rojas Aravena, (2002):"Human Security: Emerging concept of security in the twenty-first century", Desarmement Forum..
6. Henry J. Steiner and Philip Alston, (2000): International Human Rights In Context, (London: Oxford University Press).
7. Luke Clanvill,(Jan 2012): The responsibility to protect beyond borders, (Oxford university: Oxford journal for human rights law)
8. Mahbub Ul Haq(2005): Reflections on Human Development, (New York: oxford University Press).
9. Mahbub Ulhaq ,(1993): A New Framework For Development Cooperation , (New York: United Nations Publications)
10. Nike Fell (2006): Is human security our main concern in the 21st century? ", 03 septembre 2006, available on: http://www.ciaonet.org/olj/jssm/jssm_4_3/jssm_4_3b.pdf
11. Obsort hilini (2009): The concept of human security, historical and theoretical implications, in : http://www.home.hirochima-u.ac.jp/heiwa/pub/e19/chap1_2.pdf
12. Richard M. Price and Mark W. Zacher (2004): The United Nations and Global Security, (USA: Palgrave Macmillan).
13. Richard M. Price and Mark W. Zacher (2004): The United Nations and Global Secutity, Palgrave, Macmillan, Paris.
14. S. Neil Mac Farlane **and** others (2006): Human Security and the UN, A Critical History, (USA: Indiana University Press).
15. Thomas G.Weiss and**,** DavidP. Forsythe (2010): The United Nations and Changing World Politics, Westview Press, 4th edition

B. Periodicals

1. Alice Edwards (2014) "Human Security and the rights of refugees: transcending territorial and disciplinary borders", Michigan Journal of International Law, Vol.30
2. Caroline Thomas (2001): Global governance, development and human security, Third World Quarterly, Vol. 22, No 2, 2001.
3. George Maclean (2000): "Instituting and protecting human security: A Canadian Perspective", Australian Journal of International Affairs, November 2000, Vol 54.
4. Liyod Axworthy (1999): "Human Security, Changing Word", Canada, 9 April 1999. In: www.cpdsindia.orghghobal/liyodaxworthy
5. Mary Kador (2010): « Human Security : Reflections on globalization and intervention ", Journal of Peace, Conflict and Development, 15 march 2010, Published by Polity Press available on : www.peacestudiesjournal.org.uk
6. Sakiko Fukuda, (2003): New Threats to human Security in the era of globalization, Journal of human development, Volume 4, Issue2.